بسم الله الرحمن الرحيم

العدد ٨٧، ابريل ١٩٩٠م، رمضان ١٤١٠هـ

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

POSTLAGERKARTE NR.125166C, 5300 BONN 1, W/GERMANY

صوت الحركة الاسلامية في البحرين

حرية الشعب الخليجي وحقوقه يجب ان تصان

يتحدث المسؤولون في دول الخليج العربية هذه الايام عن كل شيء الا الحياة الدستورية التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين باتفاقات مقررة بين الطرفين، وعندما يكون هناك دستور فانه لا بد ان ينص على ممارسة برلمانية يشارك الشعب من خلالها عبر ممثليه في ادارة شؤون بلاده. وحين يكون هناك دستور مكتوب يصبح عقداً ملزماً للطرفين، وتكون اجهزة الدولة من جهاز أمن وجهاز شرطة وجيش حامية للدستور وتمنع اي طرف من تجاوز مواده، وحتى الحاكم لا يستطيع تجاوزه لانه يشعر بان هناك طرفاً يراقبه ويستطيع رده عن ذلك التجاوز. ومن هنا تسعى انظمة دول الخليج العربية لعدم صياغة دستور عصري، كما هو الحال في الامم المتحضرة، والتي تمتلك دستوراً كالكويت والبحرين تشعر بحرج مستمر لانها تعلم انها تتحرك خارج اطار ما هو مكتوب في هذا الدستور، وبالتالي فهي معرضة للنقد المستمر من قبل المعارضة ومن قبل القوى الخارجية التي تتحرك لتشجيع الحياة الدستورية في دول العالم.

حكومة الكويت تشعر بحرج شديد وهي تماطل في تطبيق العمل باحكام الدستور الذي كتب عام ١٩٦١ بمشاركة شعبية واضحة. والامير يستعمل صلاحيات خاصة لتعليق المواد الدستورية المتعلقة بالعمل النيابي وحرية الصحافة. واعضاء البرلمان السابق يلاحقون الحكومة لحملها على الموافقة على الحياة البرلمانية، ويحشدون في سبيل ذلك رأياً عاماً واسعاً داخل الكويت وخارجها، ويدركون ان البلاد اصبحت محكومة فعلا من قبل وزير الخارجية صباح الاحمد، وليس الامير الذي اصبح دوره هامشياً في صنع القرار وخصوصاً بعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها عام ١٩٨٧. ولذلك فالحكومة في ورطة حقيقية لان الذين يحملون لواء العمل النيابي والحياة الدستورية ليسوا من «المتطرفين الشيعة» الذين استهدفتهم السلطة خلال الاعوام الاربعة الاخيرة، وانما هم من «المعتدلين السنة» الذين كانوا اعضاء في الدورة الاخيرة من مجلس الامة المنحل، ولذلك فحرجها شديد وهي تحاول الالتفاف على مطالب الجماهير التي احتشدت خلال الشهور الاخيرة في الديوانيات. ولتحقيق ذلك الالتفاف حاولت الايحاء بـ «الخطر الشيعي» باعتقال عدد من اعيان الطائفة الشيعية الكويتية وتعذيبهم واهانتهم ثم اطلاق سراحهم بكفالة مقدارها ٥٠٠ دينار. جاءت هذه الاعتقالات خلال شهر فبراير للايحاء بحالة التوتر والاضطراب السياسي في محاولة لخلق بلبلة سياسية واجتماعية تمكنها من رفض الانصياع لمطالب نواب المجلس.

ان ازمة حكومة آل الصباح رمز لازمات العوائل الحاكمة الاخرى في دول الخليج العربية. فال خليفة في البحرين يعانون من المشكلة نفسها، فهناك دستور مكتوب يؤكد على وجوب الممارسة البرلمانية ولكن الامير الذي حل المجلس الوطني عام ١٩٧٥ يرفض العمل بالمواد الدستورية الداعية للانتخابات. كما ان جهاز الامن الذي يديره البريطانيون مستمر في حملات الاعتقال والقمع لاعطاء الانطباع بخطورة الوضع الداخلي وعدم امكان توفير حريات سياسية واجتماعية وصحافية. فيعتقل الشباب بين الفينة والاخرى، ويساق الشباب الاسلامي الى الزنزانات زرافات زرافات وتوجه التهم المختلقة لهم من اجل ضرب المعنويات وتخويف الشعب من المطالبة بحقوقه. والا فكيف تستطيع عائلة ما ان تحكم شعباً كاملاً في عصر التحرر والانفتاح. ومن الذي يقبل بحجج العائلة الحاكمة التي تتذرع بالحفاظ على الامن في سعيها لضرب النزعة التحررية في نفوس الشعب؟ وهل يعلم الراي العام ان هناك اكثر من ٤٠٠ سجين سياسي في بلد لا يتجاوز سكانه الاصليون ٣٠٠ ٠٠٠ نسمة، وان اكثر من خمسين من هؤلاء محتجزون تحت ذمة التحقيق لفترات تزيد احياناً عن عام ونصف عام؟

هناك حجة واهية لا تساهم الا في تكريس رفض النظام العائلي الحاكم في الخليج، وهي ان غياب الممارسة البرلمانية ناتج عن كون شعب الخليج غير مؤهل لخوض هذه التجربة. وهي حجة واهية ومهينة للشعب الذي لا يقل وعياً عن غيره من الشعوب والذي اثبت قدرته الكاملة على الاستفادة من فرصة الحرية النسبية التي توفرت خلال العشرين عاماً الماضية (في البحرين) والثلاثين عاماً (في الكويت) ومارس العملية الانتخابية وشارك في المناقشات السياسية بكل مسؤولية وهدوء وتصميم. فما الذي دفع آل الصباح لحل مجلس الامة ١٩٨٦ وآل خليفة لحل المجلس الوطني قبل خمسة عشر عاماً؟ الجواب واضح على ذلك، يعرفه الحاكمون انفسهم، وتعرفه القوى الاخرى ذات المصالح في المنطقة وفي مقدمتها بريطانيا، فقد كان الوعي الشعبي الذي تبلور خلال التجربة البرلمانية في البحرين والكويت على قدر من النضج والقوة اخاف الحاكمين ومن وراءهم واثار حفيظة الحكومة السعودية التي ترى في وعي الشعب الخليجي خطراً على وجودها في المنطقة.

في الشهر الماضي عقد الاجتماع الخليجي ـ الاوروبي في العاصمة العمانية، مسقط، الذي شاركت فيه دول مجلس التعاون الخليجي الست بوزراء

البقية على صفحة ٤

من اخبار المعتقلين

لا زال المعتقلون ال ٣٢ الذين اودعوا في مركز الحد نهاية العام الماضي يعانون من الامراض وسوء المعاملة. وبعد احتجاجات منظمات حقوق الانسان لاعتقال صغار السن قامت مخابرات آل خليفة بنقل هؤلاء ال ٣٢ الى مركز الحد الحديث. ولكن في مطلع العام تم خلطهم مع مجرمي المخدرات المصابين بمرض الجرب مما ادى لانتشار العدوى في اوساط الشباب. فقاموا على اثر ذلك بالاضراب. وكانت نتيجة الاضراب ان تم تفريقهم الى عدة مراكز اعتقال مجهولة ومنعت عنهم الزيارات بصورة كاملة.

* اصدرت محكمة امن الدولة الخليفية الحكم بالسجن لمدة ستة اشهر ضد جعفر محمد حسين من الدراز بعد فصله من عمله بتهمة حيازة اشرطة كاسيت واشرطة فيديو تحتوي على تفاصيل اعدام الحجاج الكويتيين في السعودية.

* صلاح الخاجة، القت القبض عليه المخابرات السعودية عند مروره بالاراضي السعودية قادماً من سوريا العام الماضي وسلمته لسلطات آل خليفة الذين حاكموه في شهر فبراير الماضي واصدروا حكماً ضده بالسجن لمدة ٧ سنوات.

* حميد منصور البصري، صدر الحكم ضده بالسجن لمدة خمس سنوات عام ١٩٨٤ في قضية جمعية التوعية الاسلامية، وعندما انهى فترة حكمه تم اخباره بان مدة سجنه قد ازدادت لسبع سنوات.

الخليج «الامريكي»

لا زال اللغط والتهويل يدور حول تسمية الخليج بين العربي والفارسي، ولا زالت هذه التسمية تدور في حلقة مفرغة وتستخدم بعلم او دون علم لالهاء واشغال الراي العام عما يدور في الخليج، بين مطالب بتسميته بالفارسي كما تعارف عليه العالم وبين مطالب بتسميته بالعربي كما طالب بذلك عبد الناصر قبل ٣ عقود من الزمن. ولكننا نقف مع التسمية التي اطلقها العديد من الوطنين، بينهم جريدة «الخليج» الاماراتية الذين قالوا بان الخليج امريكي في واقعه. ونحن لا نرى مانشرته «اخبار الخليج» بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٠ وارتفاع الضجيج حول التسمية سوى لعب بالراي العام الخليجي الذي يرى بام عينه الاساطيل الاجنبية وخصوصاً الامريكية تمر في مياهه وتنعم بخيراته، بينما يحرم ابناء المنطقة المسلمين من كل شيء سوى التسمية!

طيران الخليج تنقل اسرائيليين

في منتصف الشهر الماضي (مارس) تعاقدت شركة طيران الخليج مع شركة «العال» الاسرائيلية على نقل ٨٠ راكبا اسرائيليا من نيويورك الى لندن على متن احدى طائراتها، بعد ان اصيبت الطائرة الاسرائيلية التي كان من المفترض ان تنقلهم بالخلل. هذا الخبر اكدته بعض المصادر المطلعة ولم يعرف الكثير عن تفاصيل الصفقة.

حمد وجامعة الخليج

عندما شارفت منشآت جامعة الخليج العربي على الانتهاء كانت الدول الاعضاء قد رفعت يدها عن دفع الحصص المتوجبة عليها، الامر الذي ادى الى عجز مالي كبير لم تستطيع ميزانية البحرين تغطيته. وظل المقاولون يطالبون بمستحقاتهم دون جدوى. والجامعة هي الوحيدة في العالم التي يزيد فيها عدد المدرسين على عدد الطلاب. والسكن الجامعي في منطقة الصخير مع التجهيزات والتسهيلات العديدة ظلت مهجورة. كل هذا جعل مستقبل الجامعة غير واضح المعالم. وارتفعت المطالب من كل جانب لفتح الجامعة لشباب البحرين الذين عجزت جامعة البحرين عن استيعاب اعدادهم الا ان «ولي العهد الامين» حمد بن عيسى خرج بفكرة لحل المشكلة!! اذ طرح مؤخراً على مجلس عائلته الحاكمة ان يتم تحويل جامعة الخليج الى منطقة عسكرية لتدريب وتدريس جنوده. وهذا يعني حرمان شعب البحرين من مشروع علمي وتحويله لخدمة ثلاثة آلاف جندي (معظمهم اجانب).

اهمال المعتقلين السياسيين

جميل، شاب من فريق المخارقة بالمنامة قبض عليه متلبساً بجريمة غير سياسية ولكن لكونه ضبط بالقرب من قصر القضيبية قدمه رجال المباحث للقسم الخاص بتهمة سياسية. وفي التحقيق لم تثبت تلك التهمة لكنه بقي في القلعة مع سجناء سياسيين لمدة عام كامل. وكان يرفض نصائح السجناء بمراجعة الضابط المسؤول لمعرفة وضعه ومصيره. وبعد عام راجع الضابط ليفاجئه بانه كان من المفترض اطلاق سراحه منذ الاسابيع الاولى لاعتقاله وانه كان منسياً طوال هذه المدة.

وزير الداخلية والشرخات

السيد علوي الشرخات من كبار الاعيان على مستوى قرية السنابس ومن المعروفين لدى مسؤولي النظام استدعي من قبل وزير الداخلية ليسأله عما يحدث في السنابس. فرد السيد علوي: لا يوجد شيء. فقال الوزير: وماذا تقول عن تخريج طلبة المأتم فقال انما هذا شيء بسيط حيث انهم يدرسون الاخلاق والدين. فقال الوزير: وماذا تقول عن وزارة الداخلية، هل ان مناهجها تفسد الاخلاق؟ وهل تريدون ان تستقلوا حتى في التعليم؟ ثم اضاف قائلا: ان هؤلاء اذا ترعرعوا هكذا، فهل تضمنهم يا علوي في المستقبل؟

عرقلة عمل المحامين

عمدت السلطة مؤخراً الى منع محامي الدفاع من حق الحصول على نسخة من افادة موكله (المتهم) وذلك في القضايا التي تتعلق بأمن الدولة فقط بعد ان كان الحصول عليها في السابق حقاً طبيعياً للمحامي. ويُكتفى حالياً باطلاع المحامي على الافادة في المحكمة وتحت رقابة الجلاوزة.

من اوراق الحركة الاسلامية

تأثر موقع البحرين الريادي كمركز اشعاع في مجال العلوم الاسلامية عندما عمت الفوضى وانتشرت حالات النهب والقرصنة قبل قرنين من الزمن. اذ قام عدد من قبائل الجزيرة العربية وقراصنة من مسقط بحرق المكتبات العلمية وقتل العلماء ومن امثلة ذلك ما هو متواتر لدى شعب البحرين من هجوم القراصنة على مدرسة النبيه صالح الدينية وقتل اكثر من سبعين عالماً وفقيهاً في آن واحد. وكما يحدثنا التاريخ فقد كان علماء الدين طوال العصور الغابرة يتولون القضاء وادارة موارد الخمس والزكاة واقامة الحدود الاسلامية، بينما يتولى الحكام الآخرون الشؤون الخارجية والعسكرية، واستمر هذا الوضع حتى بعد غزو آل خليفة للجزر عام ١٧٨٢ م. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك لكون اكثرية شعب البحرين من الشيعة الامامية الذين يؤمنون بمبدأ التقليد للفقهاء ويرجعون بذلك لعلماء الدين في كل صغيرة وكبيرة لمعرفة الحكم الشرعي. ولذا فان العالم الشيعي حتى ولو لم يقصد معارضة الحكم القائم، فان النهج الذي يسير عليه يمثل خطراً بالنسبة لشرعية الحاكمين. ولعل قضية الشيخ خلف العصفور من ابرز ما حدثنا به التاريخ الحديث. فقد هاجر الشيخ مع عائلته الى بوشهر ثم عاد الى البحرين في مطلع القرن الحالي. وعند رجوعه التف حوله شيعة البحرين واقام صلاة الجمعة واسس الجوامع الرئيسية الموجودة حالياً، مما اضطر السلطة لابعاده عن البحرين عدة مرات.

وكذلك كان الحال مع اهل السنة، ففي الفترة ذاتها كانت الزعامة الدينية السنية بيد القاضي الشيخ جاسم المهزع، الا ان الفرق بين هذه الزعامة وتلك انها كان اقل صداماً مع شرعية الحكم القبلي.

الادارة التي ادخلتها بريطانيا اقتضت كذلك انتزاع سلطة عالم الدين الشيعي من جماهيره. ولهذا تم استحداث «المختارية» واختيار اشخاص غير مؤهلين لتمثيل ابناء المناطق المختلفة في الوقت الذي تم منع تصريف اي امر صغير او كبير للمواطنين الا بعد حصولهم على «توقيع المختار». بالاضافة الى ذلك تم ربط القضاء الشرعي والاوقاف ورعاية شؤون القاصرين بالادارة المستحدثة. وهكذا نزعت معظم صلاحيات العلماء المستقلة، وكانت خطة ناجحة لمنع ظهور اي شخصية علمائية تضاهي سلطاتها سلطة الحكومة. وبالفعل كان الشيخ خلف العصفور خاتمة هذه الشخصيات.

وكان لسقوط الدولة العثمانية وظهور المد القومي واكتشاف النفط في المنطقة الاثر في تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية جادة في عام ١٩٣٨ مثلاً شهدت البحرين اول تحرك عمالي في الخليج عندما اضرب عمال النفط مطالبين بتحسين الاوضاع وزيادة الاجور وتكوين النقابات، وتم قمع الاضراب وسجن قادته. الا ان الشارع السياسي لم يهدأ. فقد كانت فترة الاربعينات (الحرب العالمية الثانية وما بعدها) تعج بالانتفاضات والاضطرابات، وكانت الجماهير البحرانية تتفاعل مع الاوضاع الخارجية، والتي كان اهمها حينئذ قرار تقسيم فلسطين في مطلع القرن حيث وصلت الاوضاع الى حالة خطيرة بسبب الظلم الفاحش الذي مارسته العائلة الحاكمة (آل خليفة) بمعاونة بعض القبائل ضد طائفة الشيعة مما انذر بحرب اهلية، ادى لان تتدخل بريطانيا مباشرة في الاوضاع، وتم ادخال الادارة في البلاد لاول مرة في مطلع العشرينات، وكانت بريطانيا ترى ان الاصلاحات الادارية هي السبيل الوحيد للسيطرة على الوضع في البحرين. ولذا قررت تنحية وابعاد كل طرف يعارض ذلك المشروع. وكان من نتائج ذلك اجبار عيسى بن علي على التنازل عن الحكم لابنه حمد وتقليم اظافر عبد الله بن عيسى وقبيلة الدواسر.

وفي تلك الفترة كان عدد من ابناء العائلة الحاكمة والتجار قد ابتعثوا الى بيروت والقاهرة للدراسة. وفي القاهرة كانت حركة الاخوان المسلمين تستقطب الشباب المسلمين من كافة البلدان. وهكذا انضم عدد من طلاب البحرين الى الحركة المذكورة ومن بينهم احد افراد العائلة الحاكمة (عيسى بن محمد آل خليفة) والذي كان يدرس الحقوق واصبح فيما بعد وزيرا العمل والشؤون الاجتماعية. قام هؤلاء الشباب بتأسيس ناد في جزيرة المحرق باسم «نادي الاصلاح الخليفي» نسبة لآل خليفة، واعيدت تسمية النادي الى «نادي الاصلاح» وبعدها الى «جمعية الاصلاح» عام ١٩٨١.

ورغم ان الحركة الاسلامية (السنية) المنظمة بدأت في الاربعينات، الا انه وبسبب خلفيات الاشخاص الذين اسسوا البذرة اولى (من حيث وضعهم الاقتصادي المريح وارتباطهم بالعائلة الحاكمة) لم تكن لهم دور يذكر في الانتفاضات العديدة في تلك الفترة.

وكان الاستياء الشعبي يزداد من جراء ممارسات المستشار البريطاني انذاك تشارلز بليجريف، وكان امراً للشرطة وقاضيا ومشرفاً على السجون ومسئولا عن تصريف الشؤون المالية.

كما شهدت حقبة الاربعينات انتشاراً واسعاً للفساد الخلقي واستهتارا بالمقدسات الاسلامية، كانتشار ظاهرة البغاء والمسكرات وازدياد سوء المعيشة للشعب بسبب الغلاء.

غير ان حركة «الاخوان المسلمين» فرع البحرين لم تكن لتعطي هذه الاوضاع الداخلية الاولوية، بل انشغلت بالاحداث الخارجية عندما صدر قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٨ عبر تشكيل قوة رمزية للمشاركة في حرب فلسطين، مما اوجد توازناً لشعبية الاخوان المسلمين. وكان توازناً مؤقتاً اذ سرعان ما انحسرت شعبية الاخوان بسبب الموقف الذي اتخذته فصائل من الحركة تجاه احداث الخمسينات.

ففي محرم ١٣٧٣ هـ (سبتمبر ١٩٥٣) وخلال احتفال الشيعة المعتاد بعاشوراء، قامت مجموعة بقيادة احد افراد عائلة آل خليفة بالهجوم على احد مواكب العزاء مما ادى الى نشوب الصراع والصدام بين السنة والشيعة، وهو الامر الذي استهدفته كما تظهر المجموعة المذكورة من عملها السابق الذكر. وعلى اثر هذه الحادثة قامت الطليعة البحرانية، التي ازداد نشاطها السياسي والاجتماعي في النوادي والصحف، بتوحيد صفوف الطائفتين عبر تشكيل شبكة اتصالات بين وجهاء وشخصيات الطائفتين وعقد احتجاجات شعبية تأسست على اثرها «الهيئة التنفيذية العليا» في اكتوبر ١٩٥٤ اثناء تجمع جماهيري حاشد في قرية السنابس تكونت من ثمانية اعضاء (اربعة من الشيعة واربعة من السنة) منبثقين من جمعية عمومية مجموع اعضائها مائة وعشرون عضواً. وشارك عدد من علماء الدين الشيعة من الحركة وكانوا ضمن قيادة الهيئة اذ كان وجودهم في الحركة الشعبية الاصلاحية ضروريا لكسب جماهير الشيعة. وتسنمت الهيئة قيادة النضال السياسي مطالبة بتكوين مجلس تشريعي ونقابات عمالية وسن قوانين مدنية عادلة

الا ان حركة الاخوان المسلمين فرع البحرين اتخذت موقفا سلبيا من انتفاضة الخمسينات واتهموا الهيئة التنفيذية بانسياقها «لتصبح سلما» لاغراض الشيعة الرامية الى السيطرة على مقدرات البلد» (انظر كتاب مع الحركة الاسلامية في الدول العربية للدكتور عبد الله ابو عزة ص ١٠٥) وهكذا ابتعدت حركة الاخوان عن الساحة السياسية واصبحت موضع الاتهام من قبل الجماهير.

كان شهر ديسمبر ١٩٥٦ نقطة تحول تاريخية في البحرين. ففي ذلك الشهر تم انزال الجيش البريطاني لقمع الانتفاضة التي استمرت اكثر من ثلاث سنوات واعتقال قادة الهيئة المذكورة ونفي بعضهم. واعلنت حالة الطوارىء وتم اعفاء بليجريف من منصبه، وتأسيس القسم الخاص (المخابرات) بقيادة ضابط بريطاني لتصفية المعارضة السياسية، وهكذا تشتتت الطليعة البحرانية بين مسجون ومنفي، وعم الارهاب السلطوي، وقمعت الانتفاضة.

ادى هذا الوضع لظهور حركات سياسية سرية تتبنى الافكار القومية والشيوعية والبعثية واخذت تعمل من خلال النوادي في الداخل والتجمعات الطلابية في الخارج.

بانحسار الخمسينات وبداية الستينات، توجه عدد من شباب الشيعة الى الجامعات العراقية و الحوزة العلمية في النجف الاشرف وكانت هذه المجموعة البذرة الاولى لما يمكن تسميته بالحركة الاسلامية المنظمة لدى الشيعة. كان العراق في ذلك الوقت يواجه مداً شيوعياً وقومياً كثيفاً مع كثرة الاحزاب على الساحة السياسية مما حدا ببعض كبار العلماء في حوزة النجف الاشرف لتأسيس حزب اسلامي لمواجهة الافكار غير الاسلامية وتنشئة جيل من طلاب الحوزة العلمية والجامعات يحمل على عاتقه مسؤولية الدفاع عن الاسلام واعادته الى الحكم. وتأثر بعض علماء الدين البحرانيين وشباب آخرون بالافكار الحزبية المطروحة آنذاك في النجف وانضموا الى الحركة، وعند رجوع بعضهم الى البحرين في منتصف الستينات بدأوا يروجون للافكار ذاتها، وينظمون الانصار في اطار «حزب الدعوة الاسلامية».

ومع بداية السبعينات بدأ حزب الدعوة يتوسع في اوساط النخبة المثقفة، ونظرا لايمان الحزب بسياسة المراحل وتشخيصه للمرحلة الاولى بانها مرحلة بناء فكري، فقد انصبت الجهود في هذا الاتجاه. وكان المبرر انذاك ان الاسلام يواجه تحدياً فكريا وحملة اتهامات من قبل الاتجاهات الاخرى كالقول بانه دين رجعي متخلف وانه ضد العلم، وترديد المقولة الماركسية الشهيرة بان الدين «افيون الشعوب» وما الى ذلك، وعليه فقد كانت النشاطات تتركز حول اثبات امور مثل «ان الايمان والعلم توأمان» وان الاسلام يحتوي على النظام الاقتصادي والاجتماعي الافضل لاسعاد المجتمعات.

شهدت فترة الستينات حالة انتعاش لحركة القوميين العرب والاحزاب غير الاسلامية الاخرى، وكان عدد كبير من الشباب البحراني قد انتظم في واحد او آخر من هذه التنظيمات لامور كثيرة منها الاستياء من استمرار حالة الطوارىء المفروضة على البلاد منذ عام ١٩٥٦. هذه النخبة المنظمة وجدت فرصة للمشاركة السياسية في مارس ١٩٦٥ عندما اضرب عمال شركة نفط البحرين (بابكو) احتجاجا على تسريح اعداد كبيرة من العمال المواطنين بدعوى عدم الحاجة اليهم اثر تشغيل المصفاة «الاتوماتيكية». وبصورة سريعة تحول الاضراب الى انتفاضة شعبية عارمة وشارك طلاب المدارس فيها بصورة فعالة بتثوير الشارع البحراني. اغتنمت الحركات الوضع الشعبي المضطرب واقدمت على صياغة عدة مطالب وتوزيعها على الجماهير تضمنت:

١- ايقاف تسريح العمال واعادة المفصولين لاعمالهم.
٢- السماح للعمال بانشاء النقابات العمالية.
٣- انهاء حالة الطوارىء.
٤- اطلاق حرية الصحافة والتجمع وابداء الرأي.

حين تموت البسمة

ما هذا الوجوم على وجوه الناس؟ لماذا اختفت البسمة من شفاههم؟ اين بشاشة الوجه العربي الكريم الذي فتح الاسلام امامه آفاق السعادة فراح يترنم بالهناء والعزة والكبرياء؟ ما شان ابنائنا الذين كانوا يتفجرون حيوية وعطاء، لماذا اصبحوا منكفئين على انفسهم يخشى بعضهم بعضا حتى غدا الشك والريبة والظن من معالم العلائق في ما بينهم؟

كنا ننظر الى الشعب السوفياتي وشعوب بلدان اوروبا الشرقية نظرة الحيرة. لماذا لا يضحكون؟ لماذا لا يتكلمون؟ لماذا غابت العلاقات الاجتماعية من اوساطهم؟ لماذا الاسى والحسرة على وجوههم طوال الوقت؟ لماذا التنهم هو اول ما يصدمك في طباعهم؟ ولماذا يرفض كل منهم ان يتحدث عما يحدث في بلاده ويهرب من امام كاميرات الصحافيين والمصورين ويفضل ان لا يتحدث عن همه؟.. ربما لم نكن نعرف السبب، اما الآن فلقد عرفناه، بل اصبح السبب نفسه هو الذي يوجه الحياة في بلادنا بالاتجاه نفسه ويترك آثاره الواضحة على علائقنا بالقوة نفسها التي اثر بها على شؤون الناس في روسيا.

كنا نتحدث مع شبابنا بانفتاح قلب ونقاء سريرة، وكان كل منا يشاطر اخاه فرحته وهمه. كانت مجالسنا عامرة بالحوار والنقاش، والاخذ والرد، فلم يكن احد يخشى ان يروي قصته ويتصل بمن يشاء وينقل اخبار بلاده الى من يشاء، كان كل منا يثق في صاحبه، يودعه سره ويتحدث اليه بكل ما في نفسه، اما الآن فقد نجح جهاز الاستخبارات في تفتيت الشمل وبث الريبة واستشراء الشك وغلبة سوء الظن حتى غدا الاخ يبتعد عن اخيه والصديق يتنكر لصديقه، ويفضل المسافر ان لا يعرف عن سفره احد في قريته او في البلد الذي يشد الرحال اليه.

لم نعرف شعبنا الخليجي هكذا، بل عرفناه وصولا متحابا متراصا تتحكم في علاقاته اصول العروبة والاسلام، فهو كريم وشهم ومعطاء، ولا تعرف طبيعته الجفاء والغلظة، فهو لم يعش الصحراء الا لماماً، ولم يلتحف الا السماء الصافية ولم تترك عليه الطبيعة الا صفات البساطة والصدق والتضحية والشهامة. فما له اليوم يعيش حالة الانكماش؟ ولماذا اصبح الانسان معنياً بدائرته العائلية المحدودة ولا يخرج في علاقاته عن حدود المجاملة والسلام من بُعد؟ لا نعتقد ان الشعب قد تغير جوهره، ولا نظن انقباضه الا بسبب الضغط الذي يتعرض له، ذلك

٥ـ الافراج عن المعتقلين السياسيين والسماح للمنفيين بالعودة الى البلاد.
٦ـ الحد من تجاوزات الشرطة.
٧ـ طرد العمال البريطانيين وغيرهم من الاجانب واحلال المواطنين محلهم.

كان رد الحكومة على تلك المطالب عنيفاً حيث استدعي الجيش البريطاني وانزل الى الشوارع، وشنت الشرطة حملة اعتقالات واسعة، ومع ذلك فقد احتاجت السلطة والقوات البريطانية لثلاثة شهور لقمع الانتفاضة وتم اصدار «قانون الأمن العام» الذي خول الشرطة صلاحيات اوسع من تلك المسموح بها في حالة الطوارىء.

حدثت عدة تطورات هامة على اثر انتفاضة ١٩٦٥ كان اهمها تلك التي تتعلق باعادة تنظيم الجهاز الأمني. فقد تم تعيين ايان هندرسون رئيساً لمصلحة الأمن والاستخبارات، وهو بريطاني عمل في كينيا حيث شارك في قمع ثورة الماو ماو وتمكن من اعتقال زعيم الانتفاضة هناك (ديدان كيماثي) في عام ١٩٥٦. وبهذا الاعتقال تم اخماد الانتفاضة، وبدا دور هندرسون متميزاً مما اثار حقد الشعب الكيني ضده، ولذلك مباشرة وبعد استقلال كينيا عام ١٩٦٣ وتأسيس الجمهورية هناك عام ١٩٦٤ بزعامة (جومو كينياتا) قام وزير الداخلية (أوجينجا اودينجا) وهو احد المناضلين القوميين بطرد خمسة من البريطانيين العاملين في جهاز الامن، من ضمنهم نائب المفوض العام للشرطة (لزلي برايدجيون) و (ايان هندرسون) وكان ذلك بتاريخ ١ يوليو ١٩٦٤، واعطاهم فرصة ٢٤ ساعة فقط للرحيل، مما دعى بريطانيا لتقديم احتجاج شديد اللهجة للحكومة الكينية. وحينذاك رأت

البقية على صفحة ٤

الضغط المسلط عليه من قبل حاكمه ومن يعينهم على الظلم والقهر والاضطهاد.

سنوات من تطور وسائل القمع والارهاب افرزت ما نعيشه من اوضاع، وعقود من سلب حقوق الناس تمخضت عن حالة اجتماعية مقيتة تتلخص في الانكفاء والابتعاد عن جوهر الحياة والبقاء خارج دائرة العمل الحيوي الذي يضفي على المجتمعات طابع الحضارة والاصالة. فالكل كان يعمل لترسيخ دعامات العلم والتقدم والانطلاق في آفاق الحياة الرحبة. اما بعد ان ترسخ على كراسي الحكم اناس من صنع الصحراء فظاظة وحقداً على التمدن وتنكراً للتطور، تغيرت الامور والطباع، وسجن من لا يتغير ولا يتبدل. فحين تلتقي بأخ عزيز عليك مصادفة، لا تجد فيه البشاشة التي عهدتها والانفتاح الذي عرفته به والتلهف نحوك كما عايشته، بل تجد المتبرم المحرج الذي يتمنى الابتعاد عنك ويدعو ربه ان يقضي لحظة اللقاء بك قبل ان تقع عليه عيون المتربصين وهو يتحدث اليك! ولو سألته عن حاله وشأنه لاحصى الحروف التي ينطقها احصاءا لكي لا يشجعك على الاسترسال في الحديث ولكي لا يُطمعك فيه كناقل لمعاناة الناس.

الشعب السوفيلتي، وشعب المانيا الشرقية، والشعب التشيكي، والمجري، وكل تلك الشعوب التي شربت من العذاب بدون حساب اصبحت تتشدق بلفظة الحرية، واصبحت تشعر بحياة جديدة وهي تُعطى حق الحياة للمرة الاولى خلال اكثر من نصف قرن، وتستشار في مسالة تعيين من يحكمها، واعترف بحقها في الحياة كبشر له حقوق وعليه واجبات. وما تحمله وسائل الاعلام من لقطات وصور تعبر عن الغبطة بين الناس وتصور الابتسامة التي غابت عن الشفاه عقوداً عديدة من الزمن. ما لهذه الابتسامة والسياسة، وما علاقتها بشكل الحكم في البلاد؟ ما لهذه الابتسامة تنتقل من مكان الى مكان، وتطوف الارض كلها الا خليجنا المظلوم؟ هل كتب على هذا الخليج ان يقضي حياته رازحاً تحت ظلم القبائل التي تأبى الا ان تعيش حياة الصحراء حيث الراعي يمسك بيده العصا يهش بها على الاغنام بينما يسير القطيع حيث يوجهه ذلك الراعي وليس له هم سوى العلف والماء؟ هل اصبح الخليج مرعى اخضر تؤمه السائمة وتهجره الرجال؟

لا نريد لخليجنا ذلك، ولا نفتخر بأن يعيش شعبنا كما عاشت الشعوب التي حكمت بالحديد والنار، بل نريد شعباً حراً طليقاً ترتسم الابتسامة على شفاه ابنائه ويصنع التاريخ بجدارة ويثبت انه قادر على بناء البلاد واعمار الارض من العصابات التي قضت على الاخضر واليابس.

الخليـج: التـغيـير السياسي اولاً

في مقابلة مع الأمير نشرتها مجلة «الحوادث» في ٩ مارس ١٩٩٠، اشار الشيخ عيسى فيها الى التغييرات السياسية التي تعصف بزوايا الكرة الارضية قائلا: «سيشهد بداية هذا العقد نهجاً يتمشى مع التطورات والمستجدات التي حدثت على الساحة الدولية، السياسية والاقتصادية..»، ثم يستمر في الحديث عن ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي وتدعيم الهياكل الاقتصادية القائمة.

وفي الواقع فان معظم المقابلة، وفي ما يخص الوضع المحلي لم يتطرق الامير الى اية تغييرات سياسية، بل دار حديثه حول التهيؤ الاقتصادي للمستجدات العالمية. غير ان النمو الاقتصادي لا يمكن ان تصمد ركائزه ما لم يسبقه نمو سياسي. اذ ان التحديات التي ستواجه منطقة الخليج عموماً تحتاج اولا واخيراً الى اشتراك المواطنين في صنع القرارات السياسية التي من خلالها يتم توجيه النشاطات الاقتصادية وغيرها من فعاليات الدولة.

وما حدث في اوروبا الشرقية، وبعض الدول العربية وامريكا اللاتينية دليل على هذا الالتحام الذي لا يقبل الجدل بين التطور الاقتصادي والانفتاح السياسي. ففي اوروبا الشرقية اثبتت التجربة الاشتراكية فشلها اولا واخيراً في تحسين مستوى المعيشة، ومن هذه الزاوية الفاسدة دخلت رياح التغيير السياسي. والعكس صحيح ايضاً، اذا نظر له بمنظار آخر. فلقد اثبت النظام الاشتراكي عجزه عن التطور مع تغيرات التاريخ وتحديات النمو والحاجة لدى السكان لاسباب عدة منها انعزال الكوادر والعقول عن المشاركة في تطوير البلاد لانشغالهم بعملية التغيير لنظام سياسي لا يؤمنون به. وعاشت الاحزاب الحاكمة في شبه غيبوبة زمنية، تخيلت فيها نفسها مرغوبة من البعض ومرهوبة من البعض الآخر، واعتمدت في خططها العامة على وسائل قمع المخابرات السرية، والمؤسسات المهنية المفتعلة، والمكان الوحيد الذي تطورت فيه هذه الانظمة هو اجهزة الارهاب هذه، وصور لها الاعلام المطيع ان الحياة كلها ورود وانجازات. غير ان الامور بدأت تنقلب على هذه الاحزاب بمجرد رفع الغطاء العسكري والسياسي الذي وفرته موسكو لهذه الانظمة، واذا بها تتهاوى كقلاع الرمل امام المسيرات والضغوط الشعبية. واتضح للاحزاب الاشتراكية ان لا قواعد لها في المجتمع.

والحديث هناك الآن هو كيف يمكن الاستفادة من الثورة في اوروبا الشرقية لتطوير مستوى المعيشة واعطاء الانسان حقه المشروع في الحياة الحرة الكريمة. وقس على ذلك ما حدث في امريكا اللاتينية حيث تهاوت انظمة القمع الواحدة تلو الاخرى، عندما اعطيت الشعوب في دولها فرصة ابداء الرأي. الاكيد طبعاً ان الانظمة التي سمحت للتغيير وبادرت اليه عندما لاحت بوادر النقمة الشعبية، هي التي لا زالت تحتفظ ببعض مكانتها لدى الشعب. ففي بولندا والمجر كما في نيكاراغوا، لم تخسر الحكومات فيها كما حدث في دول اخرى حيث اصرت الانظمة على التشبث بآخر ورقة توت لتستر به عورتها، فلما جاء الطوفان كان دموياً للغاية كما في رومانيا.

والى درجة ما، على نفس المنوال يمكن مناقشة ما يجري في الجزائر والاردن، حيث بادرت الحكومات هناك امام ضغط شعوبها وظهور بوادر التغيير الى الاستجابة الى بعض مطالب الناس واعطاء الفرصة لتجربة الحياة الديمقراطية عن طريق اجراء انتخابات حرة، والسماح للمعارضين بمخاطبة الشعب دون خوف.

ولا يمكن لمنطقة الخليج ان تتهرب من هذا الزلزال الانساني الذي يعصف بالكرة الارضية، مهما حاول الامير أو غيره ان يبتعدوا عن الحديث عن اهمية الانفتاح السياسي. فحتى دوغلاس هيرد وزير الخارجية البريطاني، والمسؤول بلا شك بدرجة كبيرة عن سلوك الحكومات الخليجية اعترف بذلك. ففي كلمة له امام الاجتماع الذي عقد في مسقط مؤخراً بين وزراء خارجية من السوق الاوروبية المشتركة ودول مجلس التعاون الخليجي، اشار الى انه من غير المعقول الاهتمام بحقوق الانسان في مكان ما واهمالها في مكان آخر.

بمعنى انه ليس من المنطقي ان يركز ساسة واعلام الدول الغربية (والعربية) على ما يجري في اوروبا الشرقية والصين وامريكا اللاتينية من انتهاك الحريات والحقوق البشرية واهمال نفس الانتهاك في المنطقة العربية (والخليجية بالذات). ومن غير المستبعد أن الوزراء الخليجيين سوف يترجمون كلام الوزير البريطاني بانه موجه للعراق بعد حادثة قتل بازوفت المتهم بالتجسس لصالح «اسرائيل» وبريطانيا. الا ان الواقع ان انتهاكات حقوق الانسان في دول مجلس التعاون مدوّنة في تقارير الامم المتحدة ومنظمة العفو الدولية ومنظمة العربية لحقوق الانسان وحتى في الصحف الغربية من حين لآخر.

ومن اكبر انتهاك لحقوق الانسان الخليجي منعه من الاشتراك في ادارة شؤون بلده ومنعه من محاسبة القائمين على السلطة على تجاوزاتهم الخطيرة. ومن هنا، لغياب الرقيب، سرحت أجهزة المخابرات الخليجية في الميدان تعتقل هذا، وتشرد ذاك وتعذب خيرة الشباب الخليجي بدلا من ان تصهره في بناء المجتمع وتطوير الاجهزة الاقتصادية. ولذا نجد الانفصام شبه التام بين العوائل الحاكمة وسكان المنطقة، وان تظاهر البعض بالرضا خوفاً من عبث صبيان المباحث.

ولعل احداث الكويت خير دليل على ذلك. فلقد تحرك الرأي العام الكويتي، مطالباً باعادة الحياة البرلمانية والسماح للشعب بان يمارس دوره في الرقابة على اجهزة الدولة. ولم تستطع الحكومة الكويتية رغم مختلف الاساليب ان تثني التيار الشعبي العارم الذي يطالب بالحرية. فلم يفد العنف من محاصرة الديوانيات والهجوم بقنابل اسالة الدموع على مراكز التجمعات ولا حتى اهانة المساجد. كما لم تفلح وسائل شق عصا الامة عن طريق استمالة بعض القطاعات المحايدة التي لم تشترك في المواجهة، او استثارة ابناء الطائفة الشيعية باعتقال قيادتها بالجملة، في ثني التحرك الشعبي، وسوف لا تنفع الحكومة ايضا وسائل المماطلة والتأجيل في تهدئة الروح التائقة للتحرر والكرامة لدى اهلنا في الكويت.

أمام كل ذلك، امام هذه الثورة الصامتة في الكويت، تقف الحكومات الخليجية عارية تماماً لا تستطيع عمل ما يجنبها رياح التغيير. فلا الرافضون فقراء يحتاجون لدغدغتهم بالأموال والمناصب ولا هم من منظمات واحزاب «سرية» يمكن اتهامهم بالارهاب، ولا هم من الاجانب فيتم طردهم من الكويت، وهي كلها وسائل برعت فيها حكومات الخليج. نعم تقف حكومات الخليج مبهورة، لا سيما آل سعود وال خليفة لما يعني لهما تحرك الكويتيين من عدم استقرار وارباك للحياة الفتنة.

على صعيد البحرين، نلاحظ ان حملات الاعتقالات والارهاب التي يقوم بها القسم الخاص قائمة على قدم وساق، وبين فترة واخرى يعلن عن اكتشاف تنظيمات معادية للدولة التي تقوم اجهزتها باغلاق المدارس الاهلية وضرب القائمين عليها وتعرّض المعتقلين لشتى انواع التعذيب. اما السعودية فهي اكبر سجن على وجه البسيطة يمارس فيه ال سعود ما يحلو لهم.

السؤال هو: الى متى سيستمر حكام الخليج في رفضهم الاستجابة لحركة التاريخ. فهل يعتقدون، مثلا، أن شعوب منطقة الخليج وبما بلغته من وعي وادراك وما تتلقاه في اجهزة الاعلام المقروءة والمسموعة والمرئية حول ما يجري في بقاع الدنيا، لا تعرف طبيعة الحكومات القائمة؟ هل يظن وزراء خارجية الخليج ان بامكانهم الدفاع عن انظمة رجعية كهذه؟ في وقت ترضخ فيه اعتى اجهزة المخابرات الشيوعية لغضبة الشعوب؟

الاجابة على هذين السؤالين هي النفي طبعاً. فالشعوب الخليجية، وهي تعاني من اهانة لا شبيه لها في هذ الايام التي تتذوق كل شعوب العالم فيها طعم الحرية تدرك ان المتسلطين على الحكم مخطئون ومجرمون بحقها، وكلما استمروا في اجرامهم سيزداد الحنق عند الناس. واذا تغيرت الخريطة الاستراتيجية في المنطقة نتيجة زوال الخطر الشيوعي، فان مستقبلها ومستقبل اهلها وثرواتها يعتمد اولا واخيراً على مشاركة شعبية فعالة في صنع القرارات السياسية والاقتصادية وغيرها لذا نتفق مع الامير في مقابلته المشار اليها «ان طموح ابناء الخليج لا تحده حدود»، وهو طموح لا يتمثل في انجازات مجلس التعاون الخليجي، فهي لا قيمة لها تذكر باستثناء المحافظة على الانظمة خلال فترة الحرب العراقية ـ الايرانية. طموح ابناء الخليج هو في رفع سمعة الانسان الخليجي باظهاره بمظهر حضارة متفتح، يمارس دوره في تطوير وحماية المنطقة، وتهيئته للدور المناسب في الدفاع عن مقدسات الامة امام الهجمة الصهيونية على فلسطين والامة العربية والاسلامية عموماً.

ونخلص الى ان التفاعل مع متغيرات عقد التسعينات لا يعني خططاً اقتصادية جديدة كما يشير المسؤولو الخليجيون، بل خططاً سياسية جديدة اولا تنفض عن الخليج غبار الجمود الذي لا يساهم الا في ارجاعه الى الخلف بينما العالم كله يجري للامام.

خاطرة: من هو الغشيم؟

المواطن الخليجي يتابع ما يجري هنا وهناك، من انتقال السلطة من ايدي الاحزاب الديكتاتورية في اوروبا الشرقية الى ايدي ابناء شعوبها، ومن انتصار الشعب النامبي وتغير الحكومات العسكرية في تشيلي وهايتي ونيكاراغوا. وحتى في اليمن الجنوبي، الاطباء يطالبون بحقوقهم والنساء يزحفن على مقر وزارة امن الدولة يطالبن باطلاق سراح المعتقلين السياسيين ويقابلهن الوزير العدني ويتفاوض معهن.

المواطن الخليجي يتابع كل هذا ويتساءل: هل انا في حلم ام يقظة؟ يعني يا جماعة: الذين يعيشون في اوغل افريقيا، او عشيش السلفادور يفهمون احسن من اولاد البحرين والكويت والسعودية وغيرهم؟ او يا جماعة الحكام ما يعرفون يقرأون ولا يتابعون الاخبار؟ يعني من هو الغشيم؟ من هو الرجعي؟ الشعب الخليجي أم العوائل الحاكمة في الدول الست؟.

وما دام التغيير الديمقراطي لم يحدث بعد في الواقع، لنتصور ان حكومات الخليج بالفعل وصلت الى قناعة ان شعوبها ليست غبية الى هذه الدرجة. وانه لايمكن تجاهلها الى ما شاء الله لنتصور ان اجتماع مجلس التعاون القادم قرر ان على حكومات الخليج ان تتنازل عن الحكم وتدخل في صراع ديمقراطي مع غيرها، وتحاول نيل ثقة الشعوب.

الخطوة الاولى ستكون اطلاق تصريحات مثل «ليست لاي انسان ان يستعبد انساناً آخر» او «سوف نري العالم اننا متحضرون ونؤمن بالديمقراطية «الحرة»» او «سوف تقام انتخابات عامة في كل دولة خليجية».. «واللي في الجدر يطلعه الملاس».

وهكذا لنتصور انتخابات حرة في البحرين يسمح فيها باقامة الاحزاب وأن الحكومة سوف يشكلها الحزب الذي يفوز بالاغلبية، مع بقاء راس الدولة (الامير او الملك) في هيئة دستورية ليس له سلطة تنفيذية. المهم تبدأ الحملة الانتخابية في البحرين بتشكيل عدة احزاب مثل:

١ـ الحزب الخليفي الديمقراطي.
٢ـ الحزب الوطني الاشتراكي.
٣ـ الحزب الاسلامي التقدمي.
٤ـ تجمع المسلمين من اجل الحرية.
٥ـ حزب الاتحاد (مع السعودية)

في البداية لا بد من التنويه الى ان الحزب الاخير لن يحصل ولا على صوت واحد وسوف يخسر حتى الرسوم التي يدفعها للجنة الانتخابات، رغم انه سيكون الاقوى مالياً. نعود للاحزاب الاخرى:

١ـ الحزب الخليفي الديمقراطي ستكون اهم مؤهلاته وجود وزراء سابقين في اللجنة التنفيذية وسوف يبدأ برنامج الحزب بما يلي: «اخي المواطن اختي المواطنة: حزبكم الوحيد ومنقذكم الأوحد الاصيل هو الحزب الخليفي الديمقراطي، فلديه خبرة جيدة في الوزارات والحكم، وتاريخ ناصع في تنمية الوطن والرحمة بالناس واذا تم انتخابنا فسوف نعيد لكم امجاد الماضي». وبالعبارة الاخيرة يكون الحزب قد انتحر بنفسه، فالتذكير بالتاريخ السابق هو مثل شرب الزرنيخ.

٢ـ الحزب الوطني الاشتراكي مكوّن من بقايا اليسار البحراني والقوميين المعتقين، وفي هذه الظروف التي يمر بها الفكر اليساري العالمي وقلعته في موسكو سيجد الاخوة القائمون على التنظيم صعوبة في صياغة اطروحة جديدة، الا بالاشادة بما قدموه من ضحايا، والتذكير ان الصين والبانيا لم يتغير فيها الشيوعيون بعد.

٣ـ الحزب الاسلامي التقدمي سوف يضم الكثير من قيادات المعارضة الاسلاميه بما لديهم من قواعد اجتماعية عريضة وفكر متمثل في الاطروحة الاسلامية، كما سيكون من بين صفوفه متخصصون في مختلف فروع العلم الحديث ممن يمثلون مجموعة عمل وادارة يمكن لها أن تعطي الكثير، الا ان خبرتها في السياسة ستحتاج لوقت حتى تنضج.

٤ـ تجمع المسلمين من اجل الحرية سوف يعمل على استغلال تباعد اطراف الساحة السياسية ليركز على الوسط المعتدل بما في ذلك الكثير من التكنوقراط الليبراليين، كما سيكون من بين قياداته من لهم خبرة طويلة في الادارة.

هذا مسح شامل للساحة السياسية في البحرين فقط، المهم ان الناس ستكون لهم الحرية في اختيار من يشاؤون لتدبير شؤونهم، وسيحاسبونهم ويبقونهم او يزيحونهم بناء على نتائج هذه المحاسبة.

ولكي نوقظ القارىء من نومه، فهذا المسح هو خيالي فقط، ولمدة طويلة سوف يبقى الحزب الوحيد الحاكم هو الحزب الخليفي بشقيه «خلفان» و «حمدان».

غير أن النتيجة هي انه لا الشعب غشيم، فهو يعرف حقوقه ويحس بالاهانات الموجهة اليه، ولا الحكومات الخليجية غشيمة فهي تعي ما يجري على الساحة الدولية لكنها اجبن من أن تتخذ القرار التاريخي بالتنازل لرغبات الشعب. ولسان حال الزعماء الستة في مجلس التعاون يردد دائماً «مجنون تعرفه احسن من عاقل لا تعرفه». الامل طبعاً ان الوضع الحالي وضع مجنون لا يعرفه الحكام وان الشعب عاقل وسوف يعرفه الحكام.

الحركة الاسلامية ـ البقية ـ

بريطانيا في هندرسون شخصاً مناسباً للاشراف على الجهاز الأمني في البحرين بعد نجاحه في اخماد انتفاضة الماو ماو. وهكذا تولى هندرسون رئاسة القسم الخاص (المخابرات) مع عدد آخر من الضباط البريطانيين ولا زالوا يشرفون على الجهاز القمعي المذكور.

وكان من ضمن برنامج اعادة تنظيم الجهاز الأمني استبدال محمد بن سلمان آل خليفة (الاخ الاصغر للامير) من رئاسة الشرطة ببريطاني آخر وهو (جيم بيل) الذي اصبح في ما بعد «المدير العام للأمن العام».

على صعيد آخر قررت بريطانيا نقل قواتها الى جزر البحرين وجعلها القاعدة المركزية لها في الخليج والشرق الاوسط بعد نجاح الثورة العدنية عام ١٩٦٧. وفي العام الذي تلاه عام ١٩٦٨ اعلنت حكومة العمال البريطانية عن نيتها في سحب قواتها من شرق السويس (الخليج) بما في ذلك البحرين على ان يتم الانسحاب في بداية السبعينات. وحاولت بريطانيا تكوين اتحاد للامارات الخليجية التسع، الا ان الخلاف والتنافس بين آل خليفة في البحرين و آل ثاني في قطر حال دون ذلك وتكوّن الاتحاد من الامارات السبع الحالية. وعلى المستوى الدولي حلت قوات الشرق الاوسط الامريكية محل القوات البريطانية المنسحبة.

اما على المستوى الحركي فقد ادى انهزام الجيوش العربية أمام العدو الصهيوني عام ١٩٦٧ وخسارة مناطق عربية واسعة للدولة الصهيونية الى افول نجم التيار الناصري وتضعضع وانقسام القوميين على انفسهم فانهارت الحركة القومية في البحرين والتحق قسم منهم بالاحزاب الشيوعية بينما التحق القسم الآخر بالحركة الاسلامية. ومن هؤلاء المرحوم الاستاذ عبد الله المدني الذي كان عضواً قيادياً في حركة القوميين العرب الا انه انسحب من الحركة المذكورة والتحق بالحوزة العلمية بالنجف الاشرف لتحصيل العلوم الاسلامية والمشاركة في الحركة الاسلامية.

المخاض العسير

أمشي في عالم لا أستطيق
فيبسم ثغري رغم الشاطين
وأحلم بالبشر يوم العبوس
فلا يوم لن تنتهي العاديات
ويحتضر الشعل في الارخبيل
كفانا الحريم بالقادمات
كفانا الهوى المستحيل
سئمنا التشرذم في العالمين
وعشنا الحلم حلما جميلا
على شاطئ اليم عبث الشتاء
فكم لؤلؤة من سحاب حفيف
ولا بسمة من مآقي الصبير
على أعين الدوح والبائسات
وشاطئة الحب فوق النصول
*****
مشينا على دربنا حافيين
حياة.. هوانا عليك
فمالنا.. عرفنا
أتينا.. مضينا
وقلنا لتلك الجراح
كفاك عناء
وحسبك ان دماكِ سيف صليل
فماذا يهيجك
أني يضيرك هذا النظام الثقيل
*****
وقلنا لتلك النصال
كفاك انحناء
فنحن واياك سيفان ضد العميل
ولا تجزعي الانطلاق
بوجه الخليفة ذاك الذليل
ولا يُرهبنّك كيد الرفاع
أتخشينه.. وهو سيف كليل؟
فأنتِ النصال وأنتِ النضال
وأنتِ المهند يوم النزال
فلستِ التي تعرفين المقيل
*****
أعيذك من كبوات الهوى
ومن قيمة الفلس عند البخيل
فأنتِ العطاء..
وأنتِ الدماء..
وأنتِ لنا ماؤنا السلسبيل
كفاكِ ختوعا
كفانا خضوعا
كفاهم عنادا ثقيل
فهذا المخاض العسير
سيثمر حبا ونورا
فصبر جميل

حرية شعب الخليج... ـ البقية ـ

خارجيتها وكذلك وزراء خارجية دول المجموعة الاوروبيه الاثنتي عشرة. الهدف المعلن كان تنسيق السياسات بين الطرفين وفتح المجال لتسويق المنتجات البتروكيماوية الخليجية في الاسواق الاوروبية. ولكن كان هناك قلق متزايد بين الطرفين بسبب ما تنطوي عليه التغييرات السياسية في العالم من مخاطر على وجود العوائل الحاكمة في الخليج، وما يمثله اي تحد لاستبداد هذه العوائل من اضرار بالمصالح الغربية، او هذا ما يعتقدونه. المهم ان الاجتماع المذكور جاء في اعقاب اعدام فرزاد بازوفت الصحافي البريطاني بعد ان اتهمته الحكومة العراقية بالتجسس. وكان وزير الخارجية البريطاني، دوغلاس هيرد، قد صرح قبيل ذهابه الى عمان بان حكومته لا تقبل بان تغض نظرها عما يحدث في اي منطقة من اجل المحافظة على مصالحها فقط. ويعتقد ان الاجتماع قد تطرق الى العلاقات السياسية بين المجموعتين ومدى ما يمكن ان توفره المجموعة الاوروبية من غطاء سياسي للانظمة القبلية في الخليج، بوجه تصاعد الحالة الشعبية المطالبة بالحياة الدستورية والحريات الأخرى.

امام هذا الوضع ليس هناك من مجال لتجاوز المطالب الشعبية الخليجية التي تدور حول الممارسة البرلمانية. واذا كانت السعودية تلعب لعبتها لمنع اي تمثيل شعبي في حكم البلاد، فان الشعب الخليجي يتحداها ويصر على المطالبة بالحياة البرلمانية والحريات ووضع حد لانتهاكات حقوق الانسان. كما يصر على ضرورة افشال السياسات الحكومية التي تهدف لتحريك الطائفة في البحرين والكويت والامارات والسعودية لكي تصبح درعاً واقياً للانظمة مما تمثله وحدة الصف الشعبي في المطالبة بالحريات من تحدٍ وخطر عليها. ان الذين يعارضون اعطاء مثل هذه الحرية يسيرون بعكس اتجاه حركة التاريخ وتطورات الامور، وان الدول الاوروبية ذات المصالح الكبرى في المنطقة مطالبة بالتوقف عن توفير الدعم السياسي والعسكري لانظمة لا تعترف بمنطق العصر وتصر على استمرار حكم القبيلة في عصر الدولة الحديثة. كما ان شباب الخليج مطالبون بعدم الرضوخ لمنطق الحكام الاعوج الذي يمنعهم من حق الحياة الحرة الكريمة والتمتع بالمشاركة في ادارة شؤون البلاد.